

مقال

(مراجعة موضوع)

جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع

Article Review

United Nations efforts to build peace in post-conflict societies

د. محمود احمد يوسف

منشور في المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا

العدد ٤، المجلد ٤، ٢٠٢٥

الرابط الالكتروني:

<https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/1715/1609>

مراجعة: م.م. عمر حسين علوان

كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين

omar.hussein@nahrainuniv.edu.iq

تناول الدكتور (محمود احمد يوسف) في دراسته "جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع"، المنشورة في المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجموعة من الأطر النظرية التي توضح مفهوم المجتمعات ما بعد النزاع، وبناء السلام، مع التركيز على الأمم المتحدة بوصفها الجهة الدوئية العليا التي تحتم في حل النزاعات وادارتها بطرائق سلمية، فضلاً عن ذلك تناول الباحث مقررات الأمم المتحدة لبناء السلام في المجتمعات ما بعد النزاع، على وفق ثلاثة أطر رئيسية وهي (بناء السلام السياسي، وبناء السلام الهيكلي، وبناء السلام الاجتماعي)، عبر أساليب وظفت لبناء السلام في المجتمعات ما بعد النزاع، من ثم تطرق الباحث في دراسته حول الاليات التي اتخذتها الأمم المتحدة من خلال ادرة الشؤون السياسية لبناء السلام، وتوظيف جهود منظمات وكالات الأمم المتحدة في عملية بناء السلام، وفي النهاية قدم الباحث تقييماً لنجاحات و إخفاقات الأمم المتحدة لبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع (يوسف، ٢٠٢٥، ص ١٠٦٢-١٠٦٧).

وتعقياً بشكل عام حول طبيعة دراسة (الدكتور محمود احمد يوسف) إذ تنطلق من فكرة رئيسية وهي : في ظل تزايد النزاعات المسلحة وتعقد آثرها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، برزت قضية بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع بوصفها إحدى القضايا المحورية في أجندة النظام الدولي المعاصر، ولا يقتصر مفهوم بناء السلام على إنهاء العنف المسلح فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل معالجة الأسباب

الجزرية للزراع، وتعزيز الاستقرار المستدام عن طريق دعم الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والمصالحة المجتمعية، وإعادة الإعمار، والتنمية الشاملة، وعلى غرار ذلك اضطلعت الأمم المتحدة بلور فاعل زاء النزاعات في المجتمعات اللوئية انسجاما مع ما جاء في ميثاقها لاسيما في الديباجة الرئيسية (المادة الاولى / ١) والتي نصت على : " حفظ السلم والأمن اللوئي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفاعلة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العلوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتنوع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل، والقانون اللوئي، لحل النزاعات اللوئية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، أو لتسويتها"، (ميثاق الأمم المتحدة، 1945) ومع ذلك تجسد دور الأمم المتحدة في قيادة وتنسيق الجهود اللوئية الرامية إلى مساعدة الدول الخرجة من النزاعات على الانتقال من حالة الهشاشة، والصراع إلى السلم الدائم.

وانسجاما مع ما تقدم، سيتم تناول بعض المحاور التي تناولها الباحث في دراسته بهدف تقييم دور الأمم المتحدة انسجاما مع الاليات التي تتخذها في بناء السلم، ومن أبرزها ما تم تناوله في المطلب الثاني الذي يتعلق بمقربات الأمم المتحدة لبناء السلم، لاسيما "الدبلوماسية الوقائية" والتي تعد أهم المقربات الجديدة للأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرتها في مجال السلم، والأمن اللوئين بعد الحرب الباردة، بغية منع النزاعات والتنبؤ بها قبل وقوعها ومعالجة الأزمات والمشكلات الناجمة عن حالات النزاع، وهي مقربة ترسخت من خلال أجندة السلم التي وضعها الأمين الأسبق للأمم المتحدة "بطرس غالي"، حيث عرفها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق " بطرس غالي" في العام ١٩٩٢ و المعنون "خطة للسلم: الدبلوماسية الوقائية" بأنها: " العمل الرامي الى منع نشوء منزععات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنزععات القائمة وتحولها الى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها" (يوسف، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦٥)

ووفق لذلك، بالرغم من جهود الأمم المتحدة في بناء السلم من ضمن "الدبلوماسية الوقائية"، كان على الباحث ان يضع تقييما لمدى نجاح الدبلوماسية الوقائية، ووفقا لذلك يستدعي بنا الى تحليل ذلك، وعليه من حيث التطبيق العملي، حققت الدبلوماسية الوقائية نجاحات نسبية في بعض السياقات، لاسيما في منع تفاقم التوترات السياسية، أو احتوائها، كما في حالات مقلونيا الشمالية في تسعينيات القرن الماضي، وبعض أدوار الوساطة في غرب إفريقيا وآسيا الوسطى، غير أن هذه النجاحات ظلت محدودة وغير منتظمة، إذ اصطدمت الدبلوماسية الوقائية بتحديات بنوية أبرزها غياب الإرادة السياسية لدى الأطراف

المعنية، وتضارب مصالح الدول الكبرى داخل مجلس الأمن، فضلاً عن ضعف المولد والقرارات التنفيذية، والتدخل المتأخر في بعض الأزمات (الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج، ٢٠١١، ص ٤-٦) .
وعليه، يمكن القول إن الدبلوماسية الوقائية على وفق منظور الأمم المتحدة تمثل إطلا نظرياً متقدماً وضرورياً، لكنها لم تحقق كامل فعاليتها العملية، مما يستدعي تعزيز آلياتها، ودعم استقلاليتها، وربطها بشكل أو ثقل بجهود بناء السلام المستدام.

وانسجاماً مع ماتقدم، تناول الباحث أيضاً من ضمن آليات الأمم المتحدة في بناء السلام، لاسيما بشأن "إدارة الشؤون السياسية لبناء السلام"، والتي تعد من الآليات الرئيسة التي تسهم في بناء السلام في المجتمعات ما بعد النزاع، وبالرغم من أن الباحث ذكر إن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقوم بلور وركزي في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع، وحل النزاعات المميته في جميع أنحاء العالم، وركز الإدارة في المقام الأول على مجموعة من المجالات لاسيما في سياق السلم والأمن الدوليين وهي (ضمان التحليل السليم والإنذار المبكر، ومنع النزاعات والانخراط في صنع السلام، وإدارة الأزمات السياسية والنزاعات العنيفة، الحفاظ على السلام، وتعزيز الشراكات) وفي هذا الإطار تجرّي إدارة الشؤون السياسية اتصالات منتظمة مع نظيراتها في المنظمات الإقليمية لضمان تبادل المعلومات والتعاون بشأن القضايا الإقليمية أو القطرية ذات الاهتمام المشترك (يوسف، ٢٠٢٥، ص ١٠٦٢-١٠٦٧). وتقوم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بمراقبة وتقييم التطورات السياسية العالمية بهدف اكتشاف الأزمات المحتملة قبل أن تندلع ووضع الاستجابات الفعالة لها، وتوافر الإدارة الدعم للأمين العام ومبعوثيه، وكذلك للبعثات السياسية للأمم المتحدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم للمساعدة في نزع فتيل الأزمات، أو الترويج لحلول دائمة للنزاعات، كما تقوم الإدارة بتنسيق أنشطة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة، وتقديم الدعم بالموظفين لمجلس الأمن وللجنة دائمتين أنشأها الجمعية العامة هما: اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني واللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار (يوسف، المصدر نفسه، ص ١٠٦٦).

ومع ذلك، يلاحظ أن العرض يغلب عليه الطابع الوصفي، ويتطلب إلى تعزيز بالتحليل النقدي لمدى فاعلية هذه الأوار على أرض الواقع، لاسيما في ظل التحديات السياسية، والهيكليّة التي تواجه عمل الإدارة، وعليه تُظهر مراجعة مجالات عمل إدارة الشؤون السياسية، وبناء السلام في الأمم المتحدة أن مهامها تقوم على مقاربة شاملة تجمع بين الوقاية، وإدارة الأزمات، ودعم السلام المستدام، ففي مجال التحليل والإنذار المبكر، تضطلع الإدارة بلور أساسي في رصد التطورات السياسية وتقييم المخاطر المحتملة للنزاعات (أحمد، ٢٠٢٢، ص ٩٨١)، غير أن فعالية هذا الدور تظل محدودة بمدى استجابة الدول الأعضاء

ومجلس الأمن للتحذيرات المبكرة، مما يقلل أحيانا من أثر التدخل الوقائي، أما في مجال منع النزاعات وصنع السلام، إذ تسهم الإدارة عبر دعم المساعي الحميدة للأمين العام، والوساطة، والبعثات السياسية الخاصة في احتواء النزاعات ومنع تصعيدها، وقد حققت نجاحات نسبية في بعض الحالات، إلا أن تعقيد النزاعات وتضارب المصالح الدلوية غالبا ما يعوق الوصول إلى تسويات دائمة وكما هو الحال في أفريقيا، إذ أنها واجهت تحديات كبيرة على المستوى السياسي الداخلي وكيفية التعامل مع دور الأمم المتحدة في النزاعات الدائرة (معريز، ٢٠١٦، ص ٣٦-٣٧).

وفيما يتعلق بإدارة الأزمات السياسية والنزاعات العنيفة، توفر الإدارة دعماً سياسياً ودبلوماسياً مهما، لكنها تفتقر إلى أدوات تنفيذية ملموسة، مما يجعل تدخلها مرهونا بقبول الأطراف المعنية، كما تسهم الإدارة في الحفاظ على السلام من خلال الربط بين العمل السياسي وجهود بناء السلام بعد النزاع، فضلاً عن تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، والدلوية، وهو توجه إيجابي يعزز التنسيق، والشرعية، لكنه يواجه تحديات تتعلق بتفاوت القدرات، والالتزامات بين الشركاء، وبشكل عام، تعكس مجالات عمل الإدارة إطلا متقدماً للوقاية وبناء السلام، إلا أن فعاليتها العملية تبقى مرتبطة بعوامل سياسية، وهيكلية تتجاوز نطاقها المؤسسي (مكتب الشؤون السياسية وبناء السلام، ٢٠٢٥)

من جانب آخر، اكتفى الباحث بذكر (لجنة بناء السلام) من حيث نشأتها وهيكل التنظيمي للجنة، دون أي تطرق إلى دورها في بناء السلام من الناحية التطبيقية (يوسف، المصدر نفسه، ص ١٠٦٦)، وعليه لا بد من الإشارة إلى دور تلك اللجنة لاسيما على الصعيد التطبيقي، لذا يلاحظ أن لجنة بناء السلام اضطلعت بلور تنسيقي واستشيري، يركز على دعم الدول الخارجة من النزاعات من خلال تعزيز الحوار السياسي، وتعبئة الموارد الدلوية، وربط الجهود الأمنية بالتنمية، بما يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وقد حققت اللجنة بعض النجاحات النسبية في حالات مثل سيراليون، ليبيريا، وبوروندي (معريز، ٢٠١٦، ص ٣٦-٣٧)، إذ أسهمت في دعم بناء المؤسسات الوطنية، وتعزيز المصالحة، وتحسين التنسيق بين الفاعلين الدلويين.

غير أن تقييم أدائها التطبيقي يكشف عن قيود واضحة حدت من فاعليتها، أبرزها غياب الصلاحيات التنفيذية الملموسة، واعتمادها الكبير على إرادة الدول المعنية والتزام المانحين، فضلا عن ضعف قدرتها على التأثير في السياقات السياسية المعقدة التي تتسم بعدم الاستقرار واستمرار العنف، كما أن محدودية الموارد المالية، وتداخل الأدوار مع وكالات وبرامج أممية أخرى، أثر سلباً على سرعة وعمق تدخلها، وما يؤكد ذلك دراسة للمعهد النرويجي للشؤون الدلوية حول لجنة بناء السلام، إذ أكدت الدراسة أن اللجنة

واجهت صعوبات واضحة في تحقيق تأثير ملموس وفعالية عملية، إذ يُنظر إلى عملها على أنه غير مرئي بشكل كافٍ من ضمن عمليات الأمم المتحدة، ولا تضيف النصائح التي تقدمها قيمة نوعية كبيرة على الأرض، مما يعكس محدودية أثرها دون وجود أدوات تنفيذية، أو موارد ملومة (Cedric and Other, 2025).

وبناء على ذلك، يمكن القول إن لجنة بناء السلام تمثل إطرًا داعمًا ومكملاً لجهود بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، لكنها لم ترتق بعد إلى مستوى أداة حاسمة قادرة على ضمان سلام مستدام دون إصلاحات مؤسسية وتعزيز التكامل مع الأبعاد السياسية والأمنية والتنمية.

الخاتمة

خلصت هذه المراجعة التحليلية للدراسة الدكتور محمود أحمد يوسف الموسوم "جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع" إلى أن الدراسة انطلقت من إطار نظري، ركز بالدرجة الأساس على تفكيك المفاهيم المرتبطة بمجتمعات ما بعد النزاع وبناء السلام، واستعرض هياكل وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة من ضمن مقاربات متعددة الأبعاد، غير أن المراجعة تُظهر أن الدراسة مالت بشكل واضح إلى الطرح النظري والوصف المؤسسي، على حساب التقييم التطبيقي والنقدي لمدى فاعلية كل آلية من آليات الأمم المتحدة في سياق بناء السلام العملي، وكنماذج رئيسة تم اختيارها من الدراسة وتحليلها، لاسيما (الدبلوماسية والوقائية و ادلة الشؤون السياسية، ولجنة بناء السلام) بوصفها محور مهمة لتحليل فاعلية ودور الأمم المتحدة في بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، فعلى الرغم من استعراض الباحث لتلك النماذج نظرياً، إلا أن تقييم النتائج الميدانية ظل محدوداً، ولم يفرد تحليلاً كافياً لقياس الأثر الفعلي لهذه الآليات في معالجة جنور النزاعات و ضمان السلام المستدام، وأكد هذه المراجعة أن الأمم المتحدة على الرغم من جهودها المتواصلة في إدرة النزاعات وبناء السلام، لم ترتق في كثير من الحالات إلى المستوى المأمول، وإنما حققت نتائج نسبية ومحدودة، قيدتها عوامل سياسية وهيكلية، أبرزها تضارب مصالح الدول الكبرى، وغياب الصلاحيات التنفيذية المزمومة، وضعف المورد، وتعقيد السياقات المحلية في الدول الخارجة من النزاع. وعليه، تبرز الحاجة إلى تجاوز الطرح الوصفي نحو مقاربات تقييمية نقدية تولد بين الإطار النظري والتطبيق العملي.

النتائج:

١. أظهرت المراجعة أن الدبلوماسية الوقائية تمثل أحد أهم المقربات النظرية التي اعتمدها الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وقد حققت نجاحات ملحوظة في احتواء بعض الأزمات، إلا أن فاعليتها العملية ظلت رهينة بالإرادة السياسية للأطراف المتنازعة وتوافق القوى الكبرى داخل مجلس الأمن.
٢. بينت المراجعة أن إدرة الشؤون السياسية وبناء السلام تضطلع بلور محوري في التحليل والإنذار المبكر، والوساطة، وإدرة الأزمات، غير أن طبيعة دورها الاستشعري والدبلوماسي، وافتقارها لأدوات تنفيذية ملممة، حدّ من قدرتها على إحداث تحولات جوهرية في النزاعات المعقدة، لاسيما في السياق الإفريقي.
٣. كشفت المراجعة أن لجنة بناء السلام تمثل إطارا تنسيقيا داعما لمرحلة ما بعد النزاع، وقد أسهمت في تحقيق بعض النجاحات النسبية في دول مثل سيراليون وليبيريا وبوروندي، إلا أن محدودية صلاحيتها، واعتمادها على التزامات المانحين، وتداخل أدوارها مع مؤسسات أممية أخرى، قلص من أثرها العملي.
٤. أكدت النتائج أن الربط بين الدبلوماسية الوقائية من جهة، وكل من إدرة الشؤون السياسية ولجنة بناء السلام من جهة أخرى، لم يفعل بالشكل الكافي على المستوى التطبيقي، مما أضعف القدرة على الانتقال من الوقاية وإدرة الأزمات إلى بناء سلام مستدام.
٥. إن نجاح الأمم المتحدة في بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع يتطلب إصلاحات مؤسسية أعمق، وتعزيز التكامل بين الأدوات السياسية، والأمنية، والتنموية، إلى جانب منح آليات بناء السلام هامشا أوسع من الاستقلالية والموارد والصلاحيات.

المصادر والمراجع

١. يوسف، محمود احمد، ٢٠٢٥، جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا، المجلد (٤)، العدد (٤).
٢. معريز، عبد السلام، ٢٠١٦، تعاون الاتحاد الافريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الأفريقية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، الجزائر، العدد (٤٥).
٣. احمد، شريهان مملوح حسن، ٢٠٢٢، دور مجلس الامن الدولي في تسوية النزاعات بالطرق السلمية، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد (١٢)، العدد (٤).
4. De Coning, Cedric H. 2025, Norwegian Institute of International Affairs.
<https://www.nupi.no/en/news/improving-the-impact-of-the-un-peacebuilding-commission>
٥. مكتب الشؤون السياسية لبناء السلام، الأمم المتحدة. متاح على الرابط:
<https://dppa.un.org/ar/about-us>
٦. الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج، ٢٠١١، مجلس الامن، الأمم المتحدة. متاح على الرابط:
<https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2022/11/sgreportpreventivediplomacys2011552arabic.pdf>
٧. ميثاق الأمم المتحدة، ١٩٤٥، الموقع الرسمي للامم المتحدة. متاح على الرابط:
<https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>